

وهكذا روى عن عمرو بن مسعود وروى مسعود بن منصور في مسنده عن أبي بكر الصديق أنه كان يستغني بذلك وكذلك روى الدارقطني عن عثمان
ابن عفان واختيل به هؤلاء الصحابة لهذا الاستسقاء وهو غير ما أحيانا بمصر من الصحابة بل يتعلم الناس مع أن السنة اخذوا به يدل على أنه الأفضل
وأن الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول غالباً وأنه استغنى بما رواه أبو هريرة أو بما رواه علي بن فضال لصحة الرواية به فأخذه ابن عجمه في منتهى
الأخبار

لا يصحبه وزاد أبو داود بعد قوله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثاً وفي آخر الحديث
ثم يقرأ في رواية النسائي في حلق رواية الترمذي وله في أخرى مثله ولم يذكر من الليل
وقال الترمذي قال أكثر أهل العلم أنما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وهكذا روى عن
عمرو بن مسعود

(المترصد الثالث)

في ذكر نصوص الأئمة في المسائل العشر ووطئ ما فيها من البسط والنشر وفيه عشرة
فصول عدة مسائل ذلك

(الفصل الأول في المسئلة الأولى في حكم رفع اليدين في الصلاة)
اعلم أنه اختلف أصحاب الأئمة في ذلك اثباتاً ونفياً على خمسة أقوال معروفة
مختلفة الترخيم كل ربح ما أداه إليه اجتهاده أو وصحت به روايته أو قوى عنده
دليله قال الشيخ زروق في شرح الرسالة المشهور قصره على كبيرة الاحرام ابن عرفة
وفي رفعها في غير الاحرام المشهور تركه وروى ابن عبد الحكم برفع في الافتتاح وفي الرفع
من الركوع زاد في روايته ابن وهب وعند الركوع وقال ابن وهب وعند الرفع من المنتهي
وروى ابن خزيمة من بلاد بصرى في كل خفض ورفع اه وزعم الشيخ الرفع فيما عدا
الأخير وفي شرح الأئمة أبي الحسن على المدونة عند قولها قال مالك لا يعرف رفع اليدين
في شيء من الصلاة ما نصد الشيخ اختلف في رفع اليدين في الصلاة على خمسة أقوال
مالك في ذلك أربع روايات فقال في المدونة برفع مرة واحدة عند الاحرام لا غير ذلك
وروى عنه ابن عبد الحكم أنه برفع في موضعين عند الاحرام وعند رفع الرأس من الركوع
وقال في سماع ابن وهب برفع في ثلاثة مواضع في الاحرام والركوع والرفع منه وقال في
مختصر ماليس في المختصر لاي رفع اليدين في شيء من الصلاة قال ابن القاسم ولم أر مالكاً
يرفع يديه الا عند الاحرام في الصلاة قال وأحب إلج ترك رفع اليدين عند الاحرام
وقال ابن وهب برفع إذا قام من المنتهي وهذا أحسن أن يرفع يديه في أربعة مواضع
لحديث ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا قام إلى
الصلاة حتى يكونا حذو منكبيه وكان يفعل ذلك حين يركع وحين يرفع من الركوع

أخرجه

وقوله مالك في الموطأ في رواية مالك في الموطأ فيها الثابت عند الركوع وهو كذلك في رواية ابن وهب وابن القاسم وابن مهدي وحماد
ابن الحسن وعبد الله بن يوسف وجماعة الموطأ قال ابن الترمذي وهو الصواب خلافاً لما وقع في رواية القعقبي ومعه وغيرهما الموطأ من عدم اثباته وقال
جماعة انه ترك في الركوع عند الركوع إنما في من مالك لأن جماعة حنابلة وروا عنه الوجهين جميعاً فأخذه شراح الموطأ باختصار روى ابن مسعود
وابن وهب وأشهب أي وغيرهم في رواية ابن عبد البر قال القرطبي مشهور مذهب مالك لا يستغني إلا ذلك كتحط في بغيره كما صاحب
المبارك حيث قال ونقل تحط في بغيره

أخرجه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ وزاد البخاري عن ابن عمر أنه كان يرفع
إذا قام من المنتهي ويدرك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك
صح منه في الأما ت اه هذا أحياها وأما تفصيلها فاعلم أنها ترجع إلى
طريقتين طريقة الأثبات في الاحرام وغيره وطريقة النفي أما رأساً وفي غير
الاحرام أما الأولى فهي المشهورة عن مالك ولم يزل عليها إلى أن لقي الله وبها عمل
كثير من أصحابه قال ابن عبد البر روى أبو مصعب وابن وهب وأشهب عن
مالك أن كان يرفع يديه إذا ركع وإذا أرفع منه يحدث ابن عمر وقال الأوزاعي
والشافعي وأحمد وإسحاق والطبري وجماعة أهل الحديث وكل من روى عنه
ترك الرفع من الصحابة فيها روى عنه فعله الأبا بن مسعود وقال محمد بن عبد
الحكم لم يرو أحد من مالك ترك الرفع في الركوع والرفع عند الإبر القاسم والذي
أخذ به الرفع حديث ابن عمر اه قال القرطبي مشهور من ذهب مالك أن الرفع
في الموطأ الثلاثة وهو آخر أقواله وأصحها اه وهو معنى قوله ابن عبد البر لم يزل
مالك يغيض ويرفع إلى أن لقي الله اه قال في الإكمال روى عنه الرفع عند الافتتاح
وعند الركوع وعند الرفع منه وهذه الرواية مشهورة عن مالك عمل بها كثير من
أصحابه اه قال في التوضيح مرجحاً للرفع في المواضع الأربعة ما نصد قال في مختصر
ماليس في المختصر وروى ابن عبد الحكم برفع اليدين عند الاحرام والرفع من الركوع
وروى ابن وهب وعند الركوع وقال ابن وهب وفي القيام من المنتهي قال ومنشأ
المخلاف اختلاف آثار وأحاديث والظاهر أنه برفع عند الاحرام والركوع والرفع
منه والقيام من المنتهي لورود الأحاديث الصحيحة بذلك اه قال النووي
أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند كبيرة الاحرام واختلفوا فيما سواها
فقال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم يستحب رفع اليدين
أيضاً عند الركوع والرفع منه وهو مروى عن مالك وللشافعي قول يستحب رفعها
في موضع رابع وهو إذا قام من المنتهي وهذا القول هو الصواب لما مر من قولنا
عن ابن عمر رضي الله عنهما اه قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن عثمان بن حمر
ومالك بن الحويرث وأنس وأبي هريرة وأبي حمزة وأبي سعيد وسهل بن سعد

قال مالك في الموطأ في رواية مالك في الموطأ فيها الثابت عند الركوع وهو كذلك في رواية ابن وهب وابن القاسم وابن مهدي وحماد
ابن الحسن وعبد الله بن يوسف وجماعة الموطأ قال ابن الترمذي وهو الصواب خلافاً لما وقع في رواية القعقبي ومعه وغيرهما الموطأ من عدم اثباته وقال
جماعة انه ترك في الركوع عند الركوع إنما في من مالك لأن جماعة حنابلة وروا عنه الوجهين جميعاً فأخذه شراح الموطأ باختصار روى ابن مسعود
وابن وهب وأشهب أي وغيرهم في رواية ابن عبد البر قال القرطبي مشهور مذهب مالك لا يستغني إلا ذلك كتحط في بغيره كما صاحب
المبارك حيث قال ونقل تحط في بغيره